مجلّة الذخيرة للبحوث والدراسات الإسلامية/المجلد الثامن-العدد الأول (يونيو2024م)[106-123]
قسم العلوم الإسلامية / جامعة غرداية / الجزائر
E-ISSN : 2588-1728 / P-ISSN : 2602-7518
http://eddakhira.univ-ghardaia.dz

أبو القاسم بن الجلاب وجهوده في تأسيس القواعد الفقهية من خلال كتابه: "التفريع".

Abu El Kassem Ibno Jellab and his Efforts in Establishing the Jurisprudence Rules by his Book "Ettafrigh"

محمد اليعقوبي[1]

MOHAMED ELYAAKOUBI

كلية الشريعة فاس (المغرب)

mohamed.elyaakoubi7@usmba.ac.ma

تاريخ الإرسال: 2024/01/05 تاريخ القبول: 2024/04/13

ملخص

حاز مالكية العراق بالسبق إلى جمع شتات الجزئيات الفقهية في قواعد كلية تضبط فروع الأحكام ونظائرها، سواء بإفرادها بالتصنيف، أو الاقتصار على التعرض لها في تحرير المسائل وتفصيلها كما فعل ابن الجلاب في كتابه «التفريع»، فيلاحظ أنه يعرض المسألة ثم يصرح بحكمها، ويعمد إلى استخلاص قاعدة تجمع شتات المسائل المنضوية تحتها، ولهذا المرام جاءت هذه المقالة لمعالجة إشكالية مدى سبق ابن الجلاب إلى صياغة القواعد الفقهية وعنايته المبكرة به، من خلال كشف القواعد التي يصوغها في كتابه، والبحث يدرس علم القواعد الفقهية ودور الشيخ في تأسيسه، لإثبات عنايته بهذا الفن ومساهمته في وضع لبناته الأولى، موظفا في ذلك المنهج الوصفي والتحليلي، وسيأتي الكلام عنه في ثلاثة مباحث، الأول: ترجمة ابن الجلاب، وتعريف موجز لكتابه، والثاني: جهوده في التقعيد الفقهي. والثالث: منهجه في التقعيد الفقهي. وانتهى البحث إلى حيازة المالكية سبق التأسيس لفن القواعد الفقهية موازاة مع الأحناف، كما أن الشيخ ابن الجلاب له إسهام في تأسيس القواعد الفقهية.

– **الكلمات المفتاحية**: ابن الجلاب/ قواعد/ الفقه/ التفريع/ منهج.

Abstract

The Maliki School in Iraq has been distinguished by its pioneering efforts in systematically consolidating scattered jurisprudential details and their endless branches into comprehensive principles that regulate the branches of

[1] - باحث في سلك الدكتوراه.

judgments and their counterparts. This is evident whether by isolating them in classifications, as seen in works such as "Al-Furuq fi Masa'il al-Fiqh" by Judge Abdul Wahhab, and "Al-Furuq al-Fiqhiyyah" by Abu al-Fadl Muslim ibn al-Damascene, or by merely addressing them in the exposition and elaboration of issues, as Abu al-Qasim ibn al-Jallab did in his book "At-Tafri'." He is among the earliest scholars to engage in the art of juristic categorization. It is noteworthy that he presents the issue from various perspectives before declaring its ruling, and then proceeds to derive a principle that consolidates the scattered issues falling under it. The book contains a plethora of jurisprudential principles embedded within its pages, demonstrating his meticulous attention to the art of jurisprudential principles. Hence, this article aims to unveil these principles in Ibn al-Jallab's work to underscore his early dedication to this field of knowledge, by introducing him and his book, and subsequently revealing the principles he formulates within the folds of his juristic categorization. The research investigates the science of jurisprudential principles and Ibn al-Jallab's role in its establishment, through description and analysis, to prove the sheikh's care for this art and his contribution to laying its foundational groundwork. Employing a descriptive and analytical approach, the discussion in this study will be divided into three main sections: Firstly, the translation of Sheikh Abu al-Qasim ibn al-Jallab's work, along with a brief introduction to his book "At-Tafri'." Secondly, an exploration of Ibn al-Jallab's efforts in juristic categorization. Lastly, an examination of Ibn al-Jallab's methodology in juristic categorization. The research concludes by summarizing the most significant findings reached.

Keywords: Ibno Jellab/ Rules/ Jurisprudence/ emptying /methodology .

مقدمة:

لا يخفى على المنشغلين بالعلوم الشرعية ما لقواعد الفقه من أهمية في جمع شتات الفروع الفقهية وجزئياتها في إطار منضبط، يسهل عمل الفقيه في التأصيل، ويطلعه على مآخذ الفقه وأسراه، ولما كان هذا العلم في هذه المنزلة؛ أولى له الفقهاء عناية خاصة في كتبهم، فكانوا يرجعون الفروع الفقهية إلى أصولها، فيعرضون وجوه المسائل وظروفها ثم يصرحون بحكمها، وبعد ذلك يستخلصون قاعدة تجمع شتات الجزئيات تنطبق عليها، بقصد ضبط الفقه بقواعد متناهية، لا بفروع غير متناهية، ومن الفقهاء الذين سلكوا هذا المسلك؛ الشيخ أبو القاسم بن الجلاب في كتابه: «التفريع»، ولهذا ارتأيت في هذه المقالة كشف القواعد الفقهية التي صاغها في كتابه وسبقه في تعاطيها، ومنهجه في ذلك.

إشكالية البحث:

يدور إشكال هذا البحث على مدى إسهام الشيخ ابن الجلاب في التأسيس لعلم القواعد الفقهية، وكونه من الأوائل الذين تعاطوا هذا الفن خصوصا داخل المذهب المالكي.

الأسئلة البحثية للبحث:

1. ما مدى إسهام أبي القاسم بن الجلاب في التقعيد الفقهي وبناء هذا العلم؟
2. ما منهج الشيخ رحمه الله في استخلاص القواعد الفقهية؟

فرضيات البحث:

1. أن الشيخ ابن الجلاب كان من الأوائل من اعتنى بالتقعيد الفقهي.
2. أن الشيخ ابن الجلاب كان له إسهام مباشر في تأسيس علم القواعد الفقهي.

أهمية البحث:

تظهر أهمية الموضوع في النقاط الآتية:

1. الكشف عن العناية المبكرة للمالكية بالتقعيد الفقهي من خلال سبق الشيخ ابن الجلاب (ت:378هـ) رحمه الله إلى صياغة القواعد الفقهية في كتابه.
2. إثراء التقعيد الفقهي من خلال تتبع القواعد المبثوثة في ثنايا كتاب: «التفريع»، وتحليلها.
3. بيان منهج الشيخ ابن الجلاب في استخلاص القواعد الفقهية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إثراء التقعيد الفقهي من خلال تتبع القواعد المبثوثة في ثنايا كتاب: «التفريع»، وبيان مدى عناية ابن الجلاب بالقواعد الفقهية، والكشف عن منهجه في استخلاصها.

المنهج المعتمد:

صفوة ما سيعتمد عليه من مناهج ما يأتي:

✓ المنهج الوصفي: يتجلى في التعريف بابن الجلاب وكتابه، ووصف منهجه في استخلاص القاعدة الفقهية.

✓ المنهج التحليلي: فقد اعتمدته فيما يتعلق بدراسة القواعد الفقهية وتحليلها.

الدراسات السابقة:

أقصد بالدراسات السابقة هنا، تلك الدراسات التي حملت اسم: "التقعيد الفقهي عند ابن الجلاب" إذ لم أجد -حسب بحثي -، أي دراسة تعتني بدراسة القواعد الفقهية عند الشيخ أبي القاسم، أو تعتني بشيء من تراثه الفقهي، بيد أن هناك نبذا من الدراسات والأبحاث التي اهتمت ببيان هذا النوع من البحوث عند أعلام آخرين، شكلت اللبنات الأولى لهذا الموضوع، وتذكر في هذا السياق البحوث الآتية:

- أصول التقعيد الفقهي عند ابن رشد الجد من خلال كتابه البيان والتحصيل، للدكتور أحمد سيدي.
- التقعيد الفقهي عند أعلام المدرسة المالكية المغاربية: الإمام ابن عبد البر (ت463هـ) نموذجا، للباحث ميلود ليفة.

خطة البحث:

سأتناول في هذه المقالة جهود ابن الجلاب في التقعيد الفقهي من خلال الخطة الآتية:

المبحث الأول: ترجمة موجزة لابن الجلاب ولكتابه: "التفريع".

المبحث الثاني: جهود ابن الجلاب في التقعيد الفقهي.

المبحث الثالث: منهج ابن الجلاب في التقعيد الفقهي.

المبحث الأول: ترجمة موجزة لابن الجلاب ولكتابه: "التفريع".

المطلب الأول: ترجمة موجزة لابن الجلاب.

أبو القاسم عبيد الله بن الحسن بن الجلاب[1] البصري، ولد في بداية القرن الرابع الهجري، ولقد عاش في عصر كثر فيه العلماء الأعلام، ولم تعتن المصادر بذكر شيوخه، إلا ما ذكره القاضي عياض وغيره أنه تفقه بالإمام أبي بكر محمد الأبهري المالكي، (ت:375ه)[2]، وأما عن تلاميذه؛ فمن أجل من أخذ عن ابن الجلاب وانتفع بعلمه تلاميذ كثر، منهم: القاضي عبد الوهاب(422ه)[3]، والمسدد بن أحمد[4]، وأبو الحسن الطابثي[5]، وعبد الحق المحاربي (ت: 542ه)[6]، وقد ألف تآليف عدة، منها: «التفريع»[7]،

1 الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، ومصطفى تركي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، لبنان، سنة النشر: 2000م، الطبعة: الأولى، 244/19. وقاسم سعد، جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، سنة النشر: 2002م، الطبعة: الأولى، 1512/3.

2 ابن عساكر، تاريخ دمشق، تحقيق: عمر العمروي، الناشر: دار الفكر، لبنان، سنة النشر: 1995م، الطبعة: الأولى، 10/54. والذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: أكرم البوشي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان، سنة النشر: 1984م، الطبعة: الثانية، 333/16.

3 الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ضبطه وخرج لآياته وأحاديثه: زكرياء عميرات، الناشر: دار عالم الكتب، السعودية، سنة النشر: 2003م، دون طبعة، 374/1.

4 أبو الفضل عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، سنة النشر: 1983م، الطبعة: الثانية، 228/7.

5 الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، لبنان، سنة النشر: 2003م، الطبعة: الأولى، 332/9.

6 الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب المصري، مصر، ودار الكتاب اللبناني، بيروت- لبنان، سنة النشر: 1989م، الطبعة: الأولى، 506/2.

7 ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، بيروت، سنة النشر: 1989م، الطبعة: الأولى، 415/4. والزركلي، الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين، لبنان، سنة النشر: 2002م، الطبعة: الخامسة عشرة 193/4.

و«كتاب في مسائل الخلاف»[1]، و«شرح المدونة»[2]، وكان ابن الجلاب مشهودا له بسعة علمه، وحفظه، وذكائه، وتفوقه على كثير من فقهاء مصره وعصره، وكان أحد أعلام مالكية العراق، الذين بلغوا درجة مجتهد ترجيح واختيار بين روايات المذهب وأقواله، ولتبوئه هذه المنزلة العلية والرتبة السنية؛ كثر ثناء العلماء عليه، ووصفوه بالإمام الفقيه الأصولي العالم الحافظ[3]، وكان أحد أركان المذهب المالكي ممن فرعوا له، فهو أحد أئمة المالكية وأعيانهم، قال الذهبي: (وكان أفقه المالكية في زمانه بعد الأبهري[4] وشيخهم)[5].

ولقد كان ابن الجلاب كثير الحفظ حسن النظر جيد الفهم فقيها متفننا، قال أبو القاسم الهمداني: (كان من أحفظ أصحاب الأبهري، وأنبلهم)[6]، وحلاه اللخمي بالشيخ[7]، علا قدره وشاع في الأفق ذكره في المدرسة العراقية، حتى قال الذهبي: (وعداده في الفقهاء العراقيين [...] ولم يخلف ببغداد في المذهب مثله)[8]، وتوفي مترجمنا كهلا عند منصرفه من الحج، في صفر سنة (ت:378هـ)[9].

1 ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، 415/4. والزركلي، الأعلام، 193/4،

2 ابن الجلاب، ينظر مقدمة محقق التفريع، تحقيق: حسين بن سالم الدهماني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، لبنان، سنة النشر: 1987م، الطبعة: الأولى، 103/1.

3 محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، 137/1.

4 الذهبي، سير أعلام النبلاء، 384/16، وقاسم سعيد، جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، 810/2.

5 ينظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، 383/16.

6 القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، 67/7، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، 462/8.

7 اللخمي، التبصرة، تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 1432ه/2011م، دون طبعة، 5345/11.

8 الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، 462/8.

9 القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، 67/7، والزركلي، الأعلام، 193/4.

المطلب الثاني: تعريف مختصر لكتاب: «التفريع».

تسنم ابن الجلاب منزلة سامية، بزَّ بها أقرانه في ميدان العلم، وحظي كتابه بأهمية كبيرة في المذهب، إذ يعتبر من الكتب التي عكف عليها المالكيون شرقا وغربا، وهي «المدونة»، و«الجواهر»، و«التلقين»، و«الجلاب»، و«الرسالة»،[1]، مما جعل الفقهاء يولون كتابه عناية خاصة، حيث تعددت أوجه الاهتمام بهذا الكتاب؛ وبيان ذلك في الآتي:

✓ ممن اهتم بتدريسه وإقرائه للطلاب:

1. أحمد بن محمد بن أحمد الهلالي من أهل غرناطة يعرف بابن المناصف ويكنى أبا جعفر (ت: 585ه)، سمع من أبي الوليد بن بقوة كتاب «الإشارة» للباجي، ومن أبي عبد الله بن زغيبة كتاب: «التفريع» لابن الجلاب وحدث بهما[2].

2. تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي (ت: 832ه)، قال: (ابتدأت قراءة الفقه على الشيخ أبى عبد الله بن عرفة، فقرأت عليه كتاب: «ابن الجلاب»)[3].

3. أبو الحسن علي بن موسى اللخمي القرباقي (ت: 844ه)، قرأ عليه أبو الحسن علي القلصادي بعضا من «التفريع»[4].

✓ وممن اهتم بحفظه:

1. أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى بن عيسى بن عبد المؤمن القيسي- (ت: 619ه)، شهر بحفظ تصانيف لغوية وجملة من الأشعار الجاهلية والإسلامية

1 القرافي، الذخيرة، تحقيق: محمد حاجي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، لبنان، سنة النشر: 1988م، الطبعة: الأولى، 36/1.

2 ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2011م، ط: الأولى، 178/1.

3 محمد الفاسى، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: محمد حامد الفقي، مؤسسة الرسالة، بيروت -لبنان، 1406ه/ 1986م، ط: الثانية، 316/1.

4 القلصادي، رحلة القلصادي، تحقيق: محمد أبو الأجفان، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1978م، دون طبعة، 87.

وكثير من كتب الحديث المختصرة، و«تفريع أبي القاسم عبيد الله بن الجلاب» وغير ذلك[1].

2. أبو الحسن علي المتيوي المغربي السبتي المالكي الزاهد (ت: 670ه)، أحد الأئمة الأعلام، كان يحفظ «المدونة»، و«التفريع» لابن الجلاب[2].

3. محمد بن محمد بن عرفة بن حماد الورغمي (ت: 803ه)، وسمع على الشيخ القاضي محمد بن عبد السلام الهوّاري «تفريع ابن الجلاب»[3].

✓ وممن اهتم باختصاره:

1. إبراهيم بن الحسن بن علي بن عبد الرفيع الربعي المالكي (ت: 734ه)، له مختصر: «التفريع في الفروع»[4].

2. أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن راشد البكري القفصي (ت: 736ه)، له: «النظم البديع في اختصار التفريع»[5].

3. أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن حسن بن علي بن ميمون، الشهير بابن الخطيب وبابن قنفذ، القسنطيني (ت: 809ه)، له: «اللباب في اختصار الجلاب»[6].

✓ وممن اهتم بشرحه:

---

1 محمد المراكشي الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق: إحسان عباس، ومحمد بن شريف، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2012م، ط: الأولى، 446/1.

2 الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، 185/15.

3 محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت -لبنان، 1404ه/1984م، ط: الأولى، 364/3.

4 ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، 329/2. ويوسف أبو المحاسن، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تونس، 1404ه/ 1984م، دون طبعة، 60/1.

5 ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، 328/2.

6 ابن القاضي، ذيل وفيات الأعيان المسمى درة الحجال في أسماء الرجال، تحقيق: أبو النور محمد الأحمدي، مكتبة دار التراث، القاهرة -مصر، 1391ه/ 1971م، ط: الأولى، 121/1.

1. أبو الطاهر إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير التنوخي (ت: 536ه)، لقد نسب هذا الكتاب لابن بشير؛ الحطاب[1]، وابن ناجي[2] في قوله: (قال ابن بشير في شرحه على ابن الجلاب).

2. أبو الحسن علي بن أحمد بن يوسف بن مروان الغساني الوادآشي (ت: 609 ه)، له: «الترصيع في تأصيل مسائل التفريع»[3].

3. أبو إسحاق إبراهيم بن أبي زكريا يحيى بن محمد بن موسى التجيبي التلمساني (ت: 663ه)، له: «تذكرة أولي الألباب في شرح كتاب ابن الجلاب»[4].

4. أبو إسحاق إبراهيم بن حسن بن عبد الرفيع الربعي التونسي- (ت: 733ه)، له: «البديع في شرح التفريع لابن الجلاب»[5].

المبحث الثاني: جهود ابن الجلاب في التقعيد الفقهي.

المطلب الأول: تعريف التقعيد الفقهي.

يعرف الدكتور محمد الروكي التقعيد الفقهي بقوله: (عمل علمي يقوم به الفقيه قصد جمع شتات فروع الفقه ومسائله [...] في إطار واحد يضبطه حكم واحد)[6]، وبهذا يكون معنى التقعيد وصف للقاعدة، منحصر في عملية صياغة القاعدة وسبكها وتركيب عناصرها.

---

1 الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، 385/1.

2 ابن ناجي، شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، 1428ه/ 2007م، 77/1.

3 محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، 247/1.

4 إبراهيم التلمساني، مقدمة تحقيق تذكرة أولي الألباب في شرح تفريع ابن الجلاب، تحقيق: حافظ بن عبد الرحمن محمد خير، وأحمد بن عبد الكريم نجيب الشريف، دار المذهب، القاهر- مصر 1441ه/2020م، ط: الأولى، 16/1.

5 محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، 297/1.

6 محمد الروكي، نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، الناشر: مطبعة النجاح، المغرب، تاريخ النشر: 1994م، الطبعة: الأولى، 77.

المطلب الثاني: التقعيد الفقهي عند ابن الجلاب.

اهتم ابن الجلاب (ت: 378ه) بالتقعيد الفقهي اهتماما كبيرا، ويعتبر من الأوائل من تعاطى هذا الفن، إلى جانب من عاصروه كأبي الحسن الكرخي الحنفي (ت: 340ه) الذي كتب رسالة في قواعد الفقه الحنفي[1]، وأبي زيد الدبوسي (ت: 430ه) الذي وضع القواعد الكلية الفقهية في كتابه: «تأسيس النظر»[2].

ومن هنا كانت إضافة أبي القاسم بن الجلاب ظاهرة في محاولة جمع شتات فروع الفقه ذات الأحكام المتشابهة في قواعد جامعة لها، ويتبين ذلك من خلال كتابه: «التفريع»، فقد حرص على صياغة قواعد فقهية تجمع شتات مختلف مسائل الفقه المتناثرة وجزئياته في إطار منضبط لحكم واحد.

ومن الملاحظ أن ابن الجلاب تناول هذه القواعد في معرض تفريعه الفقهي، ولذلك اتخذ التقعيد عنده طابعا عمليا تطبيقيا، فتجده يعرض القاعدة ويذكر فروعها وما فيها من استثناءات، كما فعل عند تقريره للقاعدة الفقهية في كتاب الطلاق، فقال: (كل مطلقة بائن كالمختلعة وغيرها فهن بمنزلة المبتوتة، ولهن السكنى دون النفقة إلا أن يكن حوامل فيكون لهن النفقة والسكنى في العدة)[3]، ومثل هذا كثير عنه إلا أن الشيخ رحمه الله لم يرجع القواعد إلى أصلها الشرعي؛ لأن اهتمامه كان منصبا على بيان فروع المذهب واستيعابها في مختصر فقهي جامع، على أساس أن مصادرها الشرعية مبسوطة في محالها من كتب الفقه المبنية على الدليل، ومن نماذج تقعيده لقواعد الفقه:

- ✓ «كل من لزمته الكفارة فالقضاء واجب عليه لازم له»[4].

---

1 الدبوسي، تأسيس النظر مطبوع مع رسالة الإمام أبي الحسن الكرخي في الأصول، تحقيق: مصطفى محمد القباني الدمشـقي، الناشر: دار ابن زيدون، لبنان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة – مصر، دون تاريخ، دون طبعة، 161.

2 الدبوسي، تأسيس النظر مطبوع مع رسالة الإمام أبي الحسن الكرخي في الأصول، 139.

3 ابن الجلاب، التفريع، 2/55،56.

4 نفسه، 1/306.

- ✓ «كل من يحرم بالولادة يحرم بالرضاعة»[1].
- ✓ «كل ما بعضه آكد من بعض إذا أوصى به جميعا فإنه يبدأ بالآكد فالآكد»[2].
- ✓ «كل من اشترى شيئا معيبا ثم تصرف فيه بعد علمه بعيبه لم يجز له رده، ولم يكن له على البائع أرش عيبه»[3].
- ✓ «كل صوم متتابع لا يحتاج الى تجديد النية»[4].

المبحث الثالث: منهج ابن الجلاب في التقعيد الفقهي.

المطلب الأول: المنهج العام عند ابن الجلاب في التقعيد الفقهي.

بالنظر إلى تاريخ وفاة ابن الجلاب يعرف جليا أنه من الأوائل الذين تعاطوا فن التقعيد الفقهي، وفي هذه الفترة لم يعرف الحديث عن تأصيل القواعد الفقهية من حيث الأسس أو الضوابط أو الحجية وغيرها، وإنما اقتصر الفقهاء عن تناول القواعد مجردة عن التأصيل، وقد اتخذ هذا التناول أضربا شتى، فمنهم من جمع القواعد التي عليها مدار المذهب؛ كما فعل الكرخي، والدبوسي، الذين جمعا القواعد التي عليها مدار المذهب الحنفي، ومنهم من عدها؛ كما فعل أبو الطاهر الدباس التي رد جميع مذهب أبي حنيفة إلى سبع عشرة قاعدة[5]، ومنهم من كان يتعرض لها في معرض الحديث عن الفروع الفقهية، وهذا هو الشائع عندهم يومئذ، وقد فعله غير واحد من الفقهاء كالقاضي ابن القصار (ت: 397)، والقاضي عبد الوهاب (ت: 422)، وسبقهم في ذلك الشيخ ابن الجلاب، فيلاحظ أنه يعرض المسألة فيقلب جميع وجوهها وظروفها ثم يصرح بعد ذلك بحكمها، ويعمد إلى استخلاص قاعدة تجمع شتات

---

1 نفسه، 2/70.

2 نفسه، 2/125.

3 نفسه، 2/175.

4 نفسه، 1/303.

5 السيوطي، الأشباه والنظائر، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، تاريخ النشر: 1983م، الطبعة: الأولى، 7.

المسـائل المنضـوية تحتها[1]، وهذا ما جعل كتابه يحتوي على جملة من القواعد الفقهية المبثوثة في ثناياه.

وهذا المنهج الذي سلكه ابن الجلاب في إعماله للقواعد الفقهية يكاد يكون مطردا بين الفقهاء الذين انصبوا على عرض الأقوال الفقهية في المسألة، ومناقشتها، ثم يختموا كلامهم بصياغة القاعدة، كقوله في مسألة تجديد النية للصائم: (ولا يصح الصوم كله فرضـه ونفله، مقيده ومطلقه، إلا بنية، ومن الليل قبل طلوع الفجر، ولا بأس بتقديم النية، في أول الليل، ولا يفسـدها ما يحدث من الأكل والشرـب والجماع بعدها قبل الفجر، ويجزي صـوم رمضـان بنية في أوله لصـوم جمعيه، ولا يحتاج إلى تجديد النية كل ليلة، ما لم يقطعها بفطر فيه)[2]، وبعد هذا التحليل خلص إلى صـياغة القاعدة، فقال: (وكذلك كل صوم متصل مثل صوم الظهار وكفارة القتل، أو صيام النذر، وكل صوم متتابع فكذلك حكمه)[3].

المطلب الثاني: معالم المنهج الخاص عند ابن الجلاب في التقعيد الفقهي.

يمتاز المنهج الخاص عند ابن الجلاب في كتابه: «التفريع» بمجموعة من المعالم، أهمها:

المعلم الأول: كلية القاعدة الفقهية.

من المعلوم أن اعتبار القاعدة الفقهية كلية عرف اختلافا كبيرا بين العلماء، بعد ما انتقل هذا الفن إلى التأصـيل والتنظير، ومنشـأ الخلاف راجع إلى الاسـتثناءات الطارئة على القاعدة، فمن التفت إلى هذا الشذوذ والاستثناء؛ جعله مخرجا للقاعدة من الاطراد

1 ابن الجلاب، ينظر مقدمة محقق التفريع، 1/103.
2 ابن الجلاب، التفريع، 1/303.
3 ابن الجلاب، التفريع، 1/303.

والكلية إلى الأغلبية والأكثرية كالإمام السبكي[1]، والحموي[2]، ومن جعل القاعدة أصلا تنطبق على جميع الجزئيات، وما يعتريها من استثناء لا يؤثر فيه اطرادها؛ كما عند الكفوي[3]، والتهناوي[4]، وغيرهما.

والظاهر أن ابن الجلاب سار على المذهب الثاني، ولهذا يلاحظ أنه يصدر ما استنبطه من قواعد في كتابه بلفظ: "كل" للدلالة على هذا المعنى، كقوله: (كل من يحرم بالولادة يحرم بالرضاعة)[5]، وقوله: (كل من لزمته الكفارة فالقضاء واجب عليه لازم له)[6].

المعلم الثاني: الاستثناء من القاعدة.

لا يفوت ابن الجلاب عند صياغته للقاعدة؛ التنبيه على الاستثناءات التي تطرأ عليها فتخرج من حكمها، وهو بذلك يثير انتباه القارئ كي لا يدخلها في جزئيات القاعدة، كقوله: (كل مطلقة بائن كالمختلعة وغيرها فهن بمنزلة المبتوتة، ولهن السكنى دون النفقة إلا أن يكن حوامل فيكون لهن النفقة والسكنى في العدة)[7].

المعلم الثالث: التمثيل للقاعدة.

يكثر ابن الجلاب من التمثيل للقاعدة التي يستخلصها من الفروع الفقهية، ويذكر بعض الجزئيات التي تنضبط تحتها؛ حتى يحسن فهمها ويقرِّرها في ذهن المطالع،

1 السبكي، الأشباه والنظائر، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي عوض، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، تاريخ النشر: 1991م، الطبعة: الأولى.

2 الحموي، غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، تاريخ النشر: 1985م، الطبعة: الأولى، 51/1.

3 الكفوي، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، الناشر: دار الرسالة، لبنان، تاريخ النشر: 1998م، الطبعة: الثانية، 728.

4 التهناوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: رفيق العجم، علي دحروج، الناشر: مكتبة لبنان، لبنان، تاريخ النشر: 1996م، الطبعة: الأولى، 1294/1.

5 ابن الجلاب، التفريع، 70/2.

6 نفسه، 306/1.

7 نفسه، 55/2،56.

كصنيعه عند صياغة القاعدة: (كل صوم متتابع لا يحتاج الى تجديد النية)[1]، فقد مثل لها بصيام الظهار وكفارة القتل وصيام النذر[2]، وكذلك فعل لما تعرض لحكم تصرف المجاهدين في أرض العدو بغير إذن الإمام؛ فقال: (ولا بأس بأكل الطعام، وذبح الماشية بأرض العدو بغير إذن الإمام، وكذلك كل ما احتاج إليه المجاهدون من الكراع والسلاح)[3].

المعلم الرابع: بيان الاتفاق على القاعدة.

ومن معالم التقعيد عند الشيخ ابن الجلاب؛ حكي الاتفاق على القاعدة إن وجد، كحكيه الاتفاق على فسخ النكاح الواقع في العدة بغير طلاق، ووجوب جميع الصداق فيه بعد الدخول، وإسقاط التوارث بين الزوجين، فقال بعد هذا التفريع: (وكذلك الحكم في كل نكاح فاسد باتفاق)[4].

المعلم الخامس: تصدير القاعدة بلفظ: "كذلك".

من منهج ابن الجلاب أيضا؛ تصدير القواعد التي يقعدها بقوله "كذلك" لدلالة على أن ما بعدها قاعدة، ثم لمعرفة أن كل نظير لهذا الفرع أو شبيهه ينطبق عليه حكم المسألة السابقة نفسه، كقوله: (وكذلك كل من اشترى شيئا معيبا ثم تصرف فيه بعد علمه بعيبه لم يجز له رده، ولم يكن له على البائع أرش عيبه)[5]، وقوله: (وكذلك كل منتقض الطهارة، من تغوط، وبائل وجنب وحائض، وماس لذكره، وملامس لزوجته، فإن غسل يديه، وشرع في طهارته، ثم أحدث في أضعافها، أعاد غسل يديه، فإن لم يعد غسلهما فلا شيء عليه)[6].

1 نفسه، 1/303.
2 نفسه، 1/303.
3 نفسه، 1/362.
4 نفسه، 2/61.
5 نفسه، 2/175.
6 نفسه، 1/189.

خاتمة:

وفي الختام يتبين أن ميراث الأمة زاخر بعلوم شتى، خصوصا ما يتعلق منه بالتقعيد الفقهي عند العلماء الذين وضعوا اللبنات الأولى لهذا الفن ورسموا لمن يأتي بعده معالم يسيرون عليها؛ وعلى رأسهم ابن الجلاب، الذي اتضح أن له جهودا محمودة في تأسيس هذا العلم، وقد جاء بيان بعض هذه الجهود وكشفها في هذه الورقات، وهو ولا شك جهد مقل؛ لا يكفي للحديث عن علم من أعلام الأمة من طينة الشيخ ابن الجلاب.

وبعد هذه الكلمات؛ أنتهي ههنا لأخط بعض النتائج التي توصلت إليها، وهي كما يلي:

- أن المالكية حازوا بالسبق في التأسيس لفن القواعد الفقهية موازاة مع الأحناف.
- أن مرحلة التأسيس لفن التقعيد الفقهي لم تعرف التفريق بين القواعد والضوابط.
- أن الشيخ ابن الجلاب له إسهام مباشر في تأسيس اللبات الأولى للقواعد الفقهية من خلال تقعيده الفقهي، وجمع في كتابه بين التفريع والتقعيد.
- أن ابن الجلاب له منهج خاص في التقعيد الفقهي.
- أن عملية التقعيد الفقهي ثمرة لنضج الفقه عند الفقيه.
- أن فائدة القواعد الفقهية حصر شتات المسائل المنضوية تحتها.

قائمة المصادر والمراجع

1. ابن الأبار، تكملة لكتاب الصلة، تحقيق: بشار معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، سنة النشر: 2011م، ط: الأولى.
2. أحمد الحموي، غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، تاريخ النشر: 1985م، ط: الأولى.
3. أحمد الغرناطي، صلة الصلة، تحقيق: شريف العدوي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، مصر، سنة النشر: 2008م، ط: الأولى.
4. إبراهيم التلمساني، تذكرة أولي الألباب في شرح تفريع ابن الجلاب، تحقيق: حافظ بن عبد الرحمن محمد خير، وأحمد بن عبد الكريم نجيب الشريف، دار المذهب، القاهر – مصر، 1441ه/2020م، ط: الأولى.
5. ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: أبو النور محمد الأحمدي، الناشر: دار التراث، مصر، دون تاريخ، دون طبعة.
6. تاج الدين السبكي، الأشباه والنظائر، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي عوض، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، تاريخ النشر: 1991م، ط: الأولى.
7. محمد الفاسي، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: محمد حامد الفقي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، 1406ه/ 1986م، ط: الثانية.
8. أبو جعفر الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب المصري، القاهرة – مصر، ودار الكتاب اللبناني، لبنان، سنة النشر: 1989م، ط: الأولى.
9. ابن الجلاب، التفريع، تحقيق: حسين الدهماني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، لبنان، سنة النشر: 1987م، ط: الأولى.
10. جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، تاريخ النشر: 1983م، ط: الأولى.
11. أبو الحسن القلصادي، رحلة القلصادي، تحقيق: محمد أبو الأجفان، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1978م، دون طبعة.

12. خير الدين الزركلي، الأعلام قاموس تراجم، الناشر: دار العلم للملايين، لبنان، سنة النشر: 2002م، ط: الخامسة عشرة.
13. أبو زيد الدبوسي، تأسيس النظر، مطبوع مع رسالة الإمام أبي الحسن الكرخي في الأصول، تحقيق: مصطفى محمد القباني الدمشقي، الناشر: دار ابن زيدون، بيروت – لبنان، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، دون تاريخ، دون طبعة.
14. شمس الدين الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، لبنان، سنة النشر: 2003م، ط: الأولى.
15. شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: أكرم البوشي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان، سنة النشر: 1984م، ط: الثانية.
16. شهاب الدين القرافي، الذخيرة، تحقيق: محمد حاجي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، لبنان، سنة النشر: 1988م، ط: الأولى.
17. صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، ومصطفى تركي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، لبنان، سنة النشر: 2000م، ط: الأولى.
18. أبو العباس ابن القاضي، ذيل وفيات الأعيان المسمى درة الحجال في أسماء الرجال، تحقيق: أبو النور محمد الأحمدي، مكتبة دار التراث، القاهرة – مصر، 1391ه/ 1971م، ط: الأولى.
19. أبو عبد الله المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق: إحسان عباس، ومحمد بن شريف، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2012م، ط: الأولى.
20. أبو عبد الله الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ضبطه وخرج لآياته وأحاديثه: زكرياء عميرات، الناشر: دار عالم الكتب، السعودية، سنة النشر: 2003م، دون طبعة.
21. ابن عساكر الدمشقي، تاريخ دمشق، تحقيق: عمر العمروي، الناشر: دار الفكر، لبنان، سنة النشر: 1995م، ط: الأولى.

22. أبو الفضل القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، سنة النشر: 1983م، ط: الثانية.
23. أبو الفلاح ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، بيروت، سنة النشر: 1989م، ط: الأولى.
24. قاسم سعد، جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، سنة النشر: 2002م، ط: الأولى.
25. الكفوي، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، الناشر: دار الرسالة، لبنان، تاريخ النشر: 1998م، ط: الثانية.
26. أبو المحاسن جمال الدين، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تونس، 1404ه/ 1984م، دون طبعة.
27. محمد التهناوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: رفيق العجم – علي دحروج، الناشر: مكتبة لبنان، لبنان، تاريخ النشر: 1996م، ط: الأولى.
28. محمد الروكي، نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، الناشر: مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، تاريخ النشر: 1994م، ط: الأولى.
29. محمد عليش، منح الجليل شرح مختصر خليل، الناشر: دار الفكر، لبنان، سنة النشر: 1984م، ط الأولى.
30. محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تحقيق: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، سنة النشر: 2003م، ط: الأولى.
31. محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1404ه/1984م، ط: الأولى.
32. ابن ناجي التنوخي، شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، 1428ه/ 2007م.